الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

طيباوي محمد رفيق

القري إبراهيم

تحت عنوان:

الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام على معدلات النمو في الجزائر 2000–2020

دراسة تحليلية قياسية

لجنة المناقشة:

د. زيتوني كمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. بن دقفل كمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د. بن البار أمحمد	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة.

إلى الرجل الذي كان رمزا للحب والحنان والقوة لذلك القلب النبيل الذي ضحى بالكثير من أجلنا إلى أبي عليه رحمة الله.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى الأهل والأصدقاء

و إلى كل من نساه قلمي

طيباوي محمد رفيق

إهداء

تبارك الذي أهدانا العقل أنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان

أهدي عملي المتواضع إلى عائلتي الصغيرة وأعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما والدي ووالدتي الكريمين وإخوتي الأعزاء حفظهم الله فجزاهم الله عني خير الجزاء

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء سواء في الكلية أو مسقط رأسي، إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من جمعتني بهم الحياة أحبوني بصدق

جزاكم الله خيرا

القري إبراهيم

كلمة شكر

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مرشدنا ومشرفنا الدكتور بن دقفل كمال الذي نسأل الله العلي القدير بمنه وجوده أن يمده بالصحة والعافية.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية وعمال الإدارة.

كما يتقدم بوافر التقدير والإمتنان لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث، خاصة الزملاء والأصدقاء الذين زاملتهم طوال السنين الدراسية، أثاب الله الجميع.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد إلى التحليل الوصفي وأساليب وأدوات قياسية من خلال تطبيق اختبار نموذج النمو الداخلي لبارو المكون من المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومؤشر الإنفاق العام كأحد المتغيرات المستقلة إضافة إلى متغيري تراكم رأس المال وحجم القوى العاملة وهذا انطلاقا من معطيات بنك الدولي وبنك الجزائر وذلك خلال الفترة (2000-2020) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ARDL وذلك للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرات حيث كانت النتيجة وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والعوامل المفسرة لها حيث توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال بينما توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من القوى العاملة والإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الإقتصادي.

Study Summary

This research aims to study the relationship between public expenditure and economic growth in Algeria by relying on descriptive analysis and standard methods and tools through the application of the Barrow internal growth model test consisting of the following variables: economic growth as a dependent variable and the public expenditure index as one of the independent variables in addition to the two variables of capital accumulation and volume The labor force ،and this is based on the data of the World Bank and the Bank of Algeria ،during the period (2000-2020) using the ARDL autoregressive model ،in order to reveal the existence of a relationship between the variables ،as the result was a long-term relationship between economic growth and the factors explaining it ،as there is a direct relationship between economic growth And capital accumulation ،while there is an inverse relationship between economic growth and both the labor force and public spending.

Kenyword: Public spending ،economic growth.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
ملخص
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والأشكال
مقدمة.....أ
1-الإشكالية.....ب
2-الفرضيات.....ب
3-أهمية البحث.....ب
4-أهداف البحث.....ب
5-حدود الدراسة.....ب
6-مبررات ودوافع اختيار الموضوع.....ج
7-صعوبات الدراسة.....ج
8-المنهج المستخدم في البحث.....ج
9-الدراسات السابقة.....ج
10-هيكل البحث.....د
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي
مدخل للفصل:.....6
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام.....7
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام.....7
الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام.....7
الفرع الثاني: عناصر الإنفاق العام.....7
الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق العام.....8
المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنفاق العام.....10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الإنفاق العام.....11
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....12

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 12
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 12
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي..... 13
الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي..... 14
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 15
المبحث الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي..... 20
المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تحقيق..... 21
المطلب الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية 21
المطلب الثاني: محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي 25
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي30
الفرع الأول: أثر المضاعف والمعجل..... 31
الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام:..... 32
ثالثا: آلية عمل سياسة الإنفاق العام (تحليل منحنى (IS-LM..... 33
خلاصة الفصل..... 35

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

مدخل للفصل: 37
المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة..... 38
المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة..... 38
الفرع الأول: تعريف المتغيرات 38
الفرع الثاني: برامج الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)38
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة 43
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 44
المطلب الأول: متغيرات النموذج..... 44
المطلب الثاني: بيانات النموذج 44
المطلب الثالث: أسلوب التقدير..... 46
الفرع الأول: تطور متغيرات النموذج 46

الفرع الثاني: اختبار الإستقرارية 47
المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج ((ARDL 48
الفرع الأول: تحديد فترات أو فجوات التباطئ الزمني 48
الفرع الثاني: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج 49
المطلب الخامس: تقدير معلمات النموذج واختباره 50
الفرع الأول: تقدير معلمات النموذج 50
الفرع الثاني: إختبارات النموذج 53
خلاصة: 57
الخاتمة العامة: 59
اختبار فرضيات الدراسة: 59
اقتراحات البحث: 61
آفاق البحث: 61
قائمة المراجع: 63
الملاحق:

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	39
02	توزيع برنامج دعم النمو (2005-2009).	40
03	المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة	42
04	الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج	44
05	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	47
06	نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج	49
07	نتائج تقدير النموذج	50
08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج	55
09	نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج	56

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الطلب الكلي الفعلي	22
02	نفقات الاستهلاك الحكومي	23
03	نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد	24
04	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام	28
05	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي	29
06	تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	33
07	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	46
08	تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج	48
09	رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج	54
10	اختبار(CUSUM) لاستقرارية النموذج	54
11	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج	55

مقدمة

مقدمة:

تعد الإنفاق العام واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الحكومات لتحفيز النمو الاقتصادي في بلدانها، وقد لعبت الحكومة الجزائرية دورًا هامًا في زيادة الإنفاق العام خلال الفترة من 2000 إلى 2020، والذي قد يكون له تأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلاد.

من خلال زيادة الإنفاق العام، يمكن للحكومة الجزائرية تحفيز الطلب الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة. يمكن أيضًا للإنفاق العام أن يحد من الفقر والبطالة ويزيد من فرص العمل في البلاد.

على الرغم من زيادة الإنفاق العام في الجزائر، إلا أن النتائج لم تكن دائمًا إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي في البلاد. وبحسب البيانات المتاحة، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر تراجع من معدل 3.7٪ في عام 2000 إلى معدل 0.8٪ في عام 2020، وهذا يمكن أن يرجع جزئيًا إلى الفساد والتضخم والتقلبات في أسعار النفط، الذي يعتبر موردًا رئيسيًا للاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الإنفاق العام الزائد إلى ارتفاع مستوى الديون العامة، والتي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المستقبل، بسبب ارتفاع تكاليف الفائدة وتحمل الحكومة لتكاليف الديون.

1-الإشكالية

من دراساتنا هذه سنحاول دراسة الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام على معدلات النمو في الجزائر ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام على معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسة وتتمثل في:

- هل توجد علاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟
- ما هو دور كل من البرامج التنموية للفترة 2000-2020 على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2-الفرضيات

-هناك علاقة إيجابية بين سياسة الإنفاق العام ومعدلات النمو

-لقد كان للبرامج التنموية الدور الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

3-أهمية البحث

- فهم تأثيرات الاقتصادية للإنفاق العام
- تحديد أولويات الإنفاق العام
- تطوير السياسات الاقتصادية

4-أهداف البحث

- تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
- تتبع تطور الذي حصل في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة
- تحليل دور السياسة المطبقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

5-حدود الدراسة

-الحدود الموضوعية:

- أبرز العلاقة بين سياسة الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

-الحدود الجغرافية:

- الاقتصاد الجزائري

-الحدود الزمنية:

فترة الدراسة من 2000-2020.

6-مبررات ودوافع اختيار الموضوع

أهمية الإنفاق العام: يعتبر الإنفاق العام من أهم السياسات الحكومية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يتم من خلاله تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين وتطوير الاقتصاد الوطني.

الحاجة إلى تحليل أثر الإنفاق العام: يوجد العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات دقيقة حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يجعل دراسة مثل هذه المقالات ذات أهمية كبيرة في تحليل هذا الأثر وفهم تفاصيله.

التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر: تواجه الجزائر العديد من التحديات الاقتصادية التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ومن هذه التحديات تراجع أسعار النفط والغاز، الذي يعتبر القطاع الرئيسي في الجزائر، ولذلك يتمثل الحل الوحيد لتخطي هذه التحديات في تحليل الأثر الاقتصادي للإنفاق العام وكيفية تحسينه لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

زيادة الوعي العام: تزيد دراسة مقالات مثل هذه الوعي العام بأهمية الإنفاق العام وتأثيره على النمو الاقتصادي، ويمكن من خلالها توعية المواطنين بأهمية دورهم في دعم هذا الإنفاق ومساهم

7-صعوبات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذا البحث في وجود إحصائيات متضاربة الأرقام والنسب نتيجة اختلاف المصادر، الأمر الذي تطلب وقتا وجهدا معتبرا من اجل اختيار المعطيات، وأيضا صعوبة الوضع الذي تزامن مع رمضان في إعداد المذكرة مما أدى إلى التأخر في إعداد هذا العمل

8-المنهج المستخدم في البحث

1. **المنهج الوصفي**
2. **المنهج التاريخ**
3. **المنهج القياسي**

9-الدراسات السابقة

تعد سياسة الإنفاق العام أهم أداة من أدوات السياسة المالية، التي ينعكس التوسع فيها على معدلات النمو الاقتصادي، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع نذكر منها:

- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج شهادة الماجستير جامعة وهران 2، 2015 – 2016.
- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015-2016.
- رحاب أمين دسوقي، دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، جامعة بنها، 2020.
- سليم العمراوي، صراح بن لحرش تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وحجمه الأمثل للاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01،

10-هيكل البحث

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، قم بتقسيم البحث إلى فصلين.

حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: تناول الإطار النظري للإنفاق العام
- المبحث الثاني: تناول الإطار النظري للنمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: تناول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

في حين تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: وتم فيه التطرق إلى تبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

مدخل للفصل:

يتعلق الإنفاق العام بالنفقات التي تقوم بها الحكومة على مدى فترة زمنية محددة، والتي تشمل الإنفاق على البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والأمن، والدفاع، والخدمات العامة الأخرى. وتتأثر هذه الإنفاق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة.

ويعد معدل النمو الاقتصادي مقياساً لنجاح الاقتصاد في تحقيق الاستقرار والازدهار، ويشير إلى زيادة حجم الإنتاج الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية محددة. ويتأثر معدل النمو الاقتصادي بعدة عوامل، من بينها الإنفاق الحكومي، والاستثمار، والتجارة الخارجية، والابتكار، والمؤسسات الاقتصادية.

وللتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

تحقيقا لأهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العمومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومدى تطور الدولة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم سياسة الإنفاق العام
- أهداف سياسة الإنفاق العام
- العوامل المؤثرة على سياسة الإنفاق العام

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

– يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنضيماتها بقصد إشباع حاجة عامة، ويعرف كذلك بأنه كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة [1]

– أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة [2]

الفرع الثاني: عناصر الإنفاق العام

يتضح انه هناك ثلاثة عناصر للنفقة هي

1. **استعمال مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبلغ نقدي للحصول على السلع والخدمات الأزمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
2. **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية، وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
3. **غرض الإنفاق:** له هدف وهو إشباع الحاجات العامة.[3]

---

[1] كريم بودخدع، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص 30

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص68

[3] عبد الحكيم رشيد توبة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، ط1، عمان، 2010، ص137

الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

أدى تطور دور الدولة المعاصرة وتدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافقه ذلك من ازدياد في حجم نفقاتها وتنوعها لذلك استأثرت تقسيمات هذه النفقة وآثارها بالحيز الأكبر من اهتمامات المؤلفين الماليين الحدثين. ومن بين أهم تلك التقسيمات نذكر:

1. التقسيم الإداري للنفقات العامة:

يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها. ووفقا لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الإنفاقية، مما يمنح للمطلع على الميزانية معرفة اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة.[1]

2. التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

يهدف التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية. وفي هذا الشأن أوضح خبراء الأمم المتحدة في تقرير لهم تبويبا للتقسيم الاقتصادي كما يلي:

النفقات الجارية: وهي التي تتكرر بصفة دورية لتسيير المرافق العامة بانتظام وتشمل بدورها العديد من النفقات والتسديدات والإعانات.

النفقات الرأسمالية: وهي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية (تحويلات رأسمالية، قروض مباشرة، إجمالي الاستثمارات).

3. تقسيمات النفقة حسب دوريتها وانتظامها:

يظهر هذا التقسيم النفقات العامة موزعة بين نفقات عادية وغير عادية. ويراد بالنفقات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية الانتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال ونفقات الصيانة.. .الخ. أما النفقات العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات التعميم.. .الخ.[2]

[1] فوزت فرحات، المالية العامة. الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية 2010، ص272

[2] عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط2010، ص119

4. تقسيم النفقة من حيث مقابلها أو آثارها:

يمكن تقسيم النفقات العامة من مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق غرض محدد.

أ – **النفقات الحقيقية:** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو إستهالكية. ومثال ذلك ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات ومكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها وكذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤونها، وتنقسم بدورها إلى:

- **نفقات جارية:** فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة مثل الأجور والمكافآت، مستلزما الإنتاج من موارد أولية.. . الخ.
- **نفقات استثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، مثل: ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية.

ب –النفقات التحويلية: تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات. فهي تهدف بذلك إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل النفقات الموجه للمشروعات الاقتصادية أو اجتماعي مثل منح إعانات للمعاقين أو مالي مثل فوائد الدين العام وأقساط إستهالكية[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات في الجزائر تصنف على النحو الآتي:

- نفقات التسيير: وتتضمن أربعة أبواب:

– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

– مخصصات السلطات العمومية.

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

– التدخلات العمومية.

– **نفقات الاستثمار:** وتتضمن ثالثة أبواب:

– الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

[1] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام والمالية العامة ،دار الجامعة الجديدة، ط2004، ص213–214

– إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

– النفقات الأخرى برأسمال.[1]

المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنفاق العام

تختلف أهداف سياسة الإنفاق العام باختلاف الدول والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. ومع ذلك، تتضمن بعض الأهداف الشائعة لسياسة الإنفاق العام ما يلي:

- تعزيز النمو الاقتصادي:

من خلال زيادة الإنفاق العام في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، يمكن للحكومات تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الفرص الاقتصادية للمواطنين.

- التخفيف من الفقر وتحقيق المساواة:

من خلال زيادة الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، يمكن للحكومات تقليل مستويات الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية.

- تعزيز الاستقرار المالي:

يمكن للحكومات استخدام الإنفاق العام لتعزيز الاستقرار المالي من خلال تعزيز الإنتاجية والتنمية المستدامة والتحفيز على الاستثمارات الخاصة.

- دعم القطاعات الحيوية:

يمكن استخدام الإنفاق العام لدعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة والطاقة والنقل والتجارة وغيرها، والتي تلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد الوطني.

- تحسين جودة الخدمات الحكومية:

يمكن استخدام الإنفاق العام لتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، مثل النقل العام والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، مما يؤدي إلى تحسين معايير المعيشة ورفاهية المجتمع.[2]

[1] عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية وط الثالثة 2006، ص179.

[2] عبد المجيد قدي . مرجع سبق ذكره، ص196–197 .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الإنفاق العام

يتوقف حجم الإنفاق العام على عدة اعتبارات، أهمها:

دور الدولة: إن الدولة هي التي تحدد حجم الإنفاق العام، لأن القيام بوظائف الدولة هو الذي يستلزم هذا الإنفاق، فدور الدولة يعكس مدى تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية
والاجتماعية والذي تغير من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة.

المقدرة المالية القومية: وتعني قدرة الدولة على الحصول على الإرادات العامة، بمعنى آخر قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها وهي الضرائب، والأعباء شبه الضريبية (ومثلها رسوم دعم بعض الفروع الإنتاج، ورسوم النقابات المهنية، وأقساط التأمينات الاجتماعية والصحية والمعاشات، والقروض والإصدار النقدي الجديد) دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدار الإنتاجية القومية، أو بقيمة النقد[1].

مستوى النشاط الاقتصادي: يتحدد حجم الإنفاق العام بحالة النشاط الاقتصادي، حيث يصبح الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدم في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكتسب معيار مستوى النشاط الاقتصادي (الطلب فعلي)، كمحدد للإنفاق العام، أهمية كبيرة في ظل الدولة المتدخلة، وذلك تحت تأثير الفكر الكينزي، فللإنفاق العام يتحدد على أساس قاعدة أن **السياسة المالية تتحدد بآثارها** في ضوء مستوى النشاط الاقتصادي. فالإنفاق العام يشكل جزء من الطلب الفعلي، وهو المتغير المستقل الذي يحدد حجم التشغيل، وحجم الدخل القومي، والمستوى العام للأسعار، أي الذي يحدد النشاط الاقتصادي[2].

فالطلب الفعلي يشكل معيارا هاما تقاس به سياسة الإنفاق العام فحينها نرسم سياسة الإنفاق العام يجب أن ندخل في اعتبارنا أثر الإنفاق العام في الحياة الاقتصادية، ويكون ذلك من خلال تأثيرها في الطلب الفعلي، ويتحدد الطلب الفعلي عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة، وعند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد الأخذة في النمو.

المنفعة الجماعية: تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العام يخضع إلى الإعتبارات الاقتصادية، أي للحساب المنفعي، وبمعنى آخر يخضع لمبدأ **أكبر منفعة بأقل تكلفة**، مع ملاحظة اتساع مضمون المنفعة،

[1] رفعت محجوب، المالية العامة ،دار النهضة العربية، القاهرة 1990 ،ص 46-48

[2] رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ،1980 . ص76-80

وخاصة مع اتساع دور الدولة، فمن الخطأ أن يقتصر هذا المضمون على ما يعود على الدولة من منفعة بصفتها الشخص المعنوي العام وكما لا يصح أن يقتصر على المنفعة المترتبة على القيام بالوظائف التقليدية للدولة فقط، بل يجب أن يتسع ليشمل المنافع التي تعود على المواطنين من الإنفاق على الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالمنفعة العامة فكرة مركبة تتكون من مجموعة متباينة من العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة بدورها تعد أكثر حرصا للحفاظ على مستويات عالية للنمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

1. مفهوم النمو الاقتصادي
2. نظريات النمو الاقتصادي
3. طرق قياس النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للنمو الاقتصادي:

- يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.[2]

- أما كسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.[3]

- ويعرفه الاقتصادي"Kuznets" في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي": بأنه أساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.

---

[1] رفعت المحجوب، المرجع السابق المباشر ،ص77-79

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشباع الفنية، مصر، 1999، ص39

[3] محمد مدحت مصطفى والمرجع السابق، ص40

– أما "محمد موسى حربي عريقات" فعرف النمو بأنه: عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح. [1]

– ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: هو الإرتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي. ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى بأن النمو الاقتصادي هو:

– متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي؛

– متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تقسيم أنواع النمو الاقتصادي على النحو التالي:

- **النمو التلقائي:** هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يقوم على عدم تدخل الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي، وقد اتبعت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الأسلوب منذ الثورة الصناعية.
- **النمو العابر:** هذا النوع من النمو الاقتصادي لا يملك الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.
- **النمو المخطط:** يكون وفق عمليات تخطيط ودراسة شاملة للسلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع لتلبية حاجاته. [2]

[1] محمد موسى حربي عريقات ،مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر الأردن، 2006، ص168.

[2] نورة دكومي، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015 ،ص 05

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

يتطلب مسار النمو الاقتصادي توفر عدة عناصر تساهم في نمو المجتمعات الحديثة من خلال التأثير في عملية النمو وهي كالتالي:

☒ رأي المال

حيث ينقسم هذا العنصر إلى قسمين رئيسين هما رأس المال المادي والمتمثل بالآلات والمعدات والمواد المستخدمة في العملية الإنتاجية فضلاً عن البنية التحتية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم الإنتاج، ذلك أن زيادة هذا المخزون الرأسمالي إنما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنتاج، دون إغفال لموضوع الإهلاك وضرورة تعويض الفاقد منه من خلال الاستثمار في هذا التكوين الرأسمالي، أما القسم الثاني من رأس المال فإنه يتمثل في عنصر رأس المال البشري من قوى عاملة مؤهلة، حيث يعتبر رأس المال البشري أهم أنواع رأس المال في الاقتصاد الحديث، وهو ذو طبيعة استثمارية طويلة الأجل، أي أن توفير مثل هذا العنصر إنما يحتاج إلى استثمار طويل الأجل لتحقيقه.

☒ التكنولوجيا

يعتبر من العناصر المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن هذا العنصر يسهم في تطوير العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج في ظل عدم ظهور موارد جديدة من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يسهم في الاستغلال الأمثل للموارد الجديدة المكتشفة بما يزيد من الإنتاج، فضلاً عن الدور المهم الذي يسهم فيه العنصر التكنولوجي في تنمية العنصر البشري من خلال توفير العلم الحديث وأدوات تطوير المهارات لدى الموارد البشرية، كما أن عامل التكنولوجية بات من أهم العوامل التي ساهمت في تطور وتقدم الاقتصاديات الغربية بالمقارنة مع مثيلاتها من اقتصاديات الدول النامية الفقيرة بهذا العنصر والتي قد تكون تمتلك موارد ضخمة غير مستغلة بالشكل الأمثل نتيجة هذا الافتقار.

☒ الموارد الطبيعية

ولا سيما تلك المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية والموارد المعدنية، مع الإشارة إلى أن توافر هذه الموارد غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي إذ لابد من أن يترافق ذلك وجود استغلال أمثل لهذه الموارد بما يحقق مصالح الاقتصاد الوطني من خلال استغلال إيرادات التصدير من هذه الموارد في إنشاء البنى التحتية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة الإنتاج بما يسهم في تحقيق النمو

الاقتصادي المنشود، فضلاً عن توفير حاجات الاقتصاد الوطني من هذه الموارد بما يخفف من الضغوط الاستيرادية الضخمة التي يحتاجها الإنتاج من هذه الموارد.[1]

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، وسوف نستعرض هنا أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي كما يلي:

1. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية،"أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس"،إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[2] :

– اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

–اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة(مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض)وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال [3].

– توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع

[1] الاقتصاد والمال، https://masahtwa3i.org موقع إلكتروني على الانترنت، تم الإطلاع عليه يوم 05–04–2023 .

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات –، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص62 .

[3] M.Todaro ،Economic Development ،Seventh Edition Addison-Westey,2000,p 08.

الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم رأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضاتها، في الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، كذا الاستخدام الكامل....وثبات بعض عوامل الإنتاج.

2. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية[1] من خلال النموذج الشهير لـ–SOLOW–سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام وكذا تزايد حجم السكان واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

[1] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 15–17

تشابه أطراف النشاط الاقتصادي

- اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم. في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

– معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.

– العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.

– معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل.

من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

3. نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود ودومار)

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنذاك النظرية الكلاسيكية وقانون "Say" أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعّال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط[1].

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الاردن، ط1، 2006، ص267–280 .

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل[1]، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

-الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

-معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta y}{y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta s}{\Delta y}$) وكذا معامل المال على الناتج ($\frac{k}{y}$).

-الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار (s = $\frac{s}{y}$ = $\frac{\Delta s}{\Delta y}$ معدل الادخار).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: (S=I) (الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك I =Iy (i معدل الاستثمار)

I=ΔK (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأس مال)

لدينا ($\frac{\Delta y}{y}$) معدل نمو الإنتاج، S معدل الإدخار، K المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر. واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج(K/Y) تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغير.

كما يمكن القول أن هذا النموذج غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

-اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل في الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون اقتصاد مغلقا

[1] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص74 .

حين أن اقتصاد الدول النامية تكون عادة مفتوحة،كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية.

–نموذج السابق يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية.

4. النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو [1]، أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية[2]، لكن الإختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

---

[1] LECAILLON ،JACQUES ،"Nouveaux Regards Sur La Croissance " ،Analyses De La S,E,D,E,I,S –N°: 93-Mai 1993,p31.

[2] Mute ,Pierre –Alain- " Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines " ،Economica , Paris ,Année 1994 ,PP 27-34

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري–الخبرة والتعليم–التقدم التكنولوجي–الفني–والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

المبحث الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

أ- طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة[1]. إنا لإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل[2].

الناتج الداخلي الخام =الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C : الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي).

I : الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G : الإنفاق الحكومي.

(M–X): صافي الصادرات[3].

ب- طريقة القيمة المضافة

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

---

[1] Olivier blanchard ،Daniel cohen ،Macroéconomie ،p 18

[2] Gregory N ،mankiw ،Macroéconomie ,p21

[3] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010، ص 130 .

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

ت- طريقة الدخل

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة).

وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني[1].

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تحقيق

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام، ولقد ركزت بعض التحاليل الاقتصادية على جانب الإنفاق العام لما لها من دور في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- آثار سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية
- محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي
- التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية

من بين آثار سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية ما يلي:

أ- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

[1] Olivier blanchard ،Daniel cohen ،Macroéconomie ،p19.

يتمثل تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات العامة تمثل جزءا هاما من هذا الطلب الذي يزداد من حيث الأهمية كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والشكل رقم (1) يوضح الطلب الكلي الفعلي:

الشكل رقم (1): مخطط الطلب الكلي الفعلي

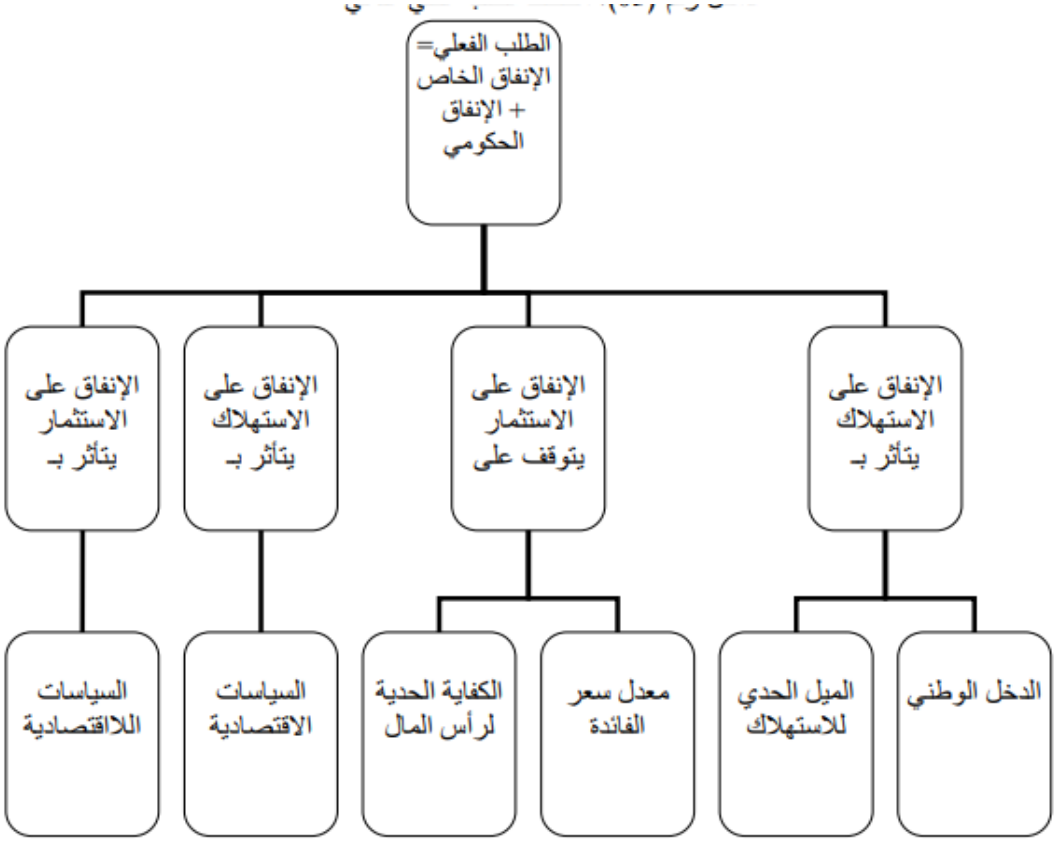

المصدر: بن سلمان يحي، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2019، ص37

يتحدد الاستهلاك الخاص بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل، ويعتمد الاستثمار على معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتي بدورها تعتمد على العائد المتوقع وكلفة إنتاج رأس المال، في حين يعتمد الإنفاق الحكومي على (الاستهلاك والاستثمار) مبدئيا على الأرضية

الاقتصادية ويتوقف هذا التأثير على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل وعلى درجة التنمية المتحققة في الاقتصاد. [1]

تؤثر النفقات العامة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق رفعها لهذه قدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني، ولمعرفة أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية، يجب علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة (النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية، النفقات الاجتماعية، النفقات العسكرية).

ب-أثر الإنفاق العام الاستهلاك:

إن هدف النفقات العامة تلبية احتياجات الأفراد، حيث يقوم الأفراد بتوفير جزء من دخلهم الذي كان يفترض أن يوجه إلى إنفاقهم على السلع والخدمات، مما يؤدي غلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. وتقسم نفقات الاستهلاك إلى:

- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي: يقصد بها ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بمستلزمات الدولة لأداء مهامها مثل الملفات والأوراق وأثاث المكاتب...الخ، ونلخصها كما يلي:

الشكل رقم (2): نفقات الاستهلاك الحكومي

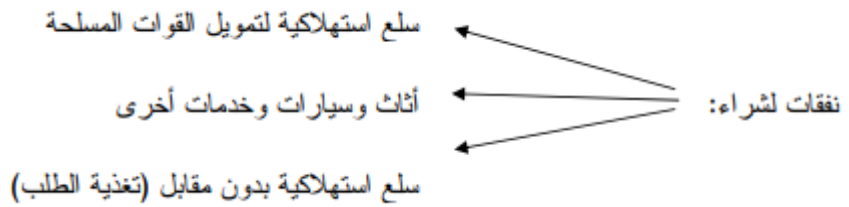

المصدر: بن سلمان يحي. مرجع سابق، ص38.

إن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات، فإنها تقوم بمنحها إليهم. [2]

[1] بن سلمان يحي، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2019، ص37

[2] بن سلمان يحي ،مرجع سابق ،ص39

- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخل الأفراد: لا تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك عند نفقات الاستهلاك الحكومي، بل تتضمن أيضا نفقات الحكومة على دخل الفرد (المتعلقة بالأجور لموظفيها، وأيضا منح التقاعد للموظفين السابقين)، مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر الذي يحدثه المضاعف[1]. ونلخص ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (3): نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

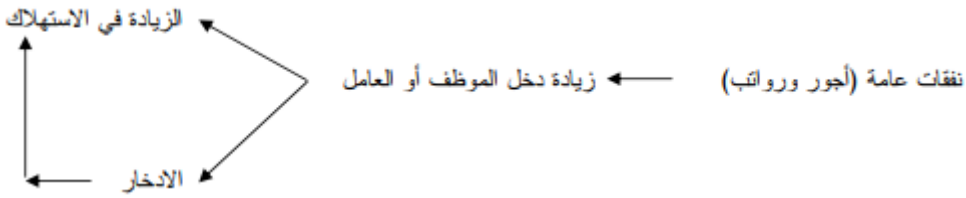

المصدر: محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص57

ت-**أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل:**

وهي الطريقة أو الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ونصيب كل واحدة من هذه الفئات.

وتؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني بطريقتين هما:

الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الثانية: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

إن كلا من العمل وإنتاجيته (كلما تحسن تدريب وتدريب العامل زادت إنتاجيته)، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج، النفوذ الشخصي أو السياسي (الذي يسمح بالحصول على دخل أكبر)، هذه العوامل تؤدي إلى انعدام العدالة في توزيع الدخل لصالح الفكر الرأسمالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر أو يتمتع بنفوذ شخصي أو سياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة، في التأثير على نمط توزيع الدخل الوطني أي عن طريق إعادة توزيع الدخل.

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة وعمان، الاردن ، 2010، ص 56

لذلك تتجه الدولة إلى التدخل من أجل إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بطرق متعددة، فقد تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أسعار عوامل الإنتاج أو أسعار المنتجات إعادة التوزيع للدخل الوطني. كما أن الدولة يمكنها إعادة التوزيع عن طريق الأدوات المالية بواسطة الإيرادات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك عن طريق النفقات العامة.

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بيم ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تقود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح طبقة أخرى.

أما الخدمات العامة القابلة للتجزئة والتي تترتب على النفقات العامة، فإن تقييم منافعها على الأفراد لا يحدث أي إشكال أما بالنسبة لتقييم الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة فإن البعض قد ذهب إلى استبعادها نهائيا من مجال تقدير وبحث إعادة توزيع الدخل، كما رأى آخرون تقسيم هذه النفقات بين المواطنين بالتساوي، في حين رأى البعض الآخر إلى توزيع النفقات بحسب نسبة دخول الأفراد على أساس وهو كلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع نصيبه من الرفاهية الجماعية.

إن نفقات التعليم والنفقات الثقافية والصحية ذات الطابع الاجتماعي تؤدي على إعادة توزيع الدخل الوطني وذلك إذا قامت الدولة بتقديم هذه الخدمات مجانا أو مقابل مبلغ زهيد يقل عن التكلفة الحقيقية لهذه الخدمة، وقد ينتج عن النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار مما ينجر عنه إعادة توزيع الدخل لصالح الدخول الجديدة على حساب الدخول الثابتة، كما يترتب عن رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية[1].

المطلب الثاني: محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج، وهي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت والعوامل

[1] بن سلمان يحي، مرجع سابق . ص39-40

الاقتصادية والتي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن اثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين وذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على المستوى العام للأسعار [1].

1) المقدرة الإنتاجية للمجتمع:

أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل ورأسمال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية[2]. وانطلاقا من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأسمال ويقصد بها كل الممتلكات العينية والملموسة، العمالة L وتمثل القوى العاملة في المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، التكنولوجيا A وتتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأسمال[3]، وتكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=A.F(K.L) \quad .(1)$$

ومن أبرز الأمثلة لدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الإنتاج Douglas— Coobb

$$Y=A.Ka.L1-a$$

حيث a تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، (a−1) تمثل نصيب العمالة، وA تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصادية الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فنها تضر بالنشاط الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن سياسة الإنفاق الحكومي وطرق قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، وسبق وبين barro أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص وتستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص، ويمثل نموذجه بالمعادلة التالية:

$$Y= A.La. K\beta. G u$$

[1] عدة أسماء، مرجع سابق، ص105

[2] علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 621

[3] عدة أسماء مرجع سابق، ص106

وتظهر آثار الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي، حيث الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية والإنفاق الاستهلاكي والذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية وإن كان أقل وضوح من الإنفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل النمو في رأسمال ومعدل النمو في العمالة ومعدل النمو في الإنفاق العمومي، بحيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة وتأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وذلك حسب طبيعة الإنفاق.

الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأسمال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على الإنتاج، والإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو من منطقة إلى أخرى، أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عوامل الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج، وتظهر أهمية الإنفاق العمومي في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بتأثيره على العمالة ورأسمال.

2) الطلب الكلي الفعال:

بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي والذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي والذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد [1] و الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج(الأرض والعمل ورأس المال)، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الاتفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية (العينية) مبالغ تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية وثقافية والتعليم والسكن وغيرها. أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض والشيخوخة والبطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ،ص 137-138

العام، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد العجز في ميزانياتها وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار [1].

3) نموذج Barro (1990) والحجم الأمثل للتدخل الحكومي:

من أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة وأثره على النمو الاقتصادي، والذي خلص أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص واستخدامه في عرض وتقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو. ومن خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد y/g يكون حجمه الأمثل عندما تصبح الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي dy/dg=1.

الشكل رقم (4): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام

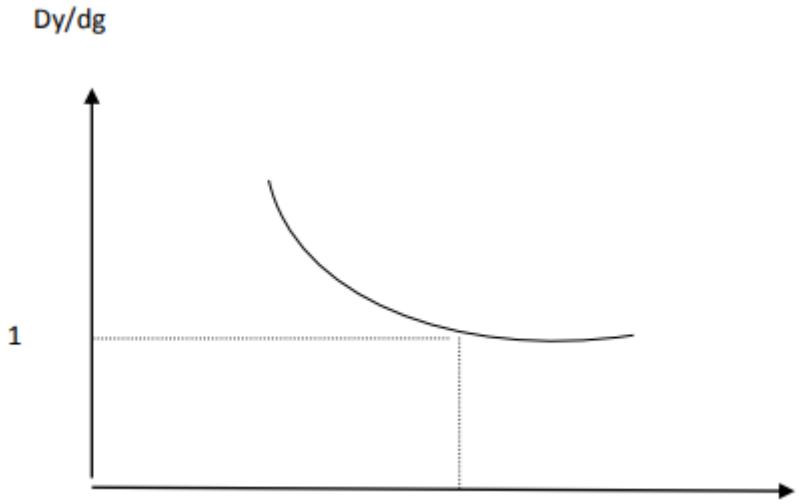

[1] عدة أسماء، مرجع سابق، ص 108

Source: Musa Foudeh ،Libéralisation Financiere ،Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique ،Thèse pour le Doctorat sciences économiques ،université de Limoges,2007,p14.

وقد قدم بارو حجم التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العمومي بالنسبة a والتي تقارب 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام .PIB بحيث على الدولة أن تراعي هذه النسبة عند القيام بنفقاتها التي تسمح للإفراد بامتلاك قوة شرائية مناسبة للإغراض الاستهلاكية، وتسمح لهم بتكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة.

الشكل رقم (5): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي

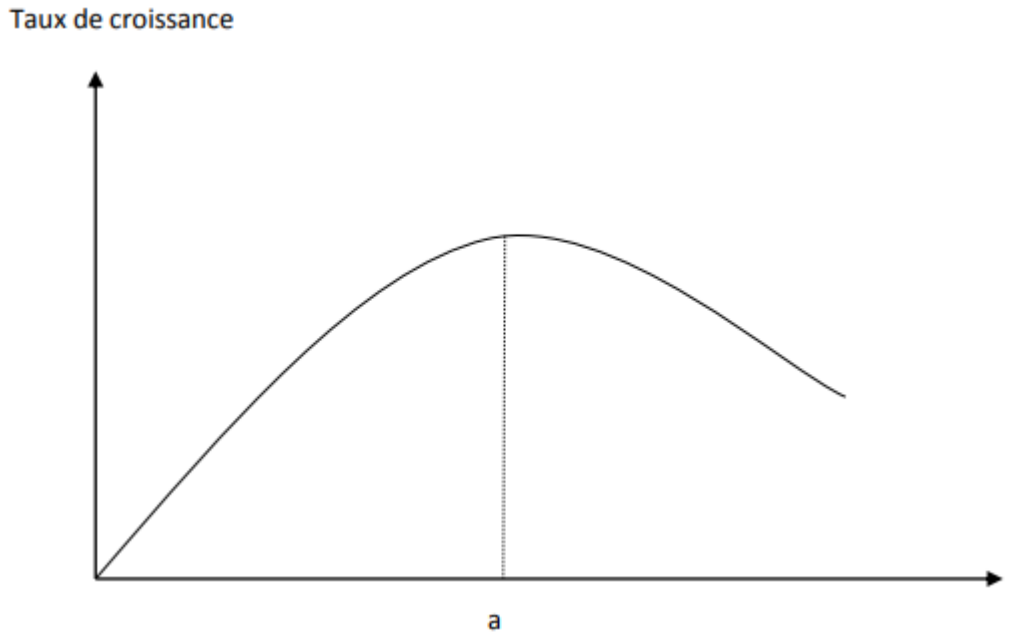

Source: Musa Foudeh، op.cit، p14 .

ووفقا للشكل فإنه عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغير فإن توسع هذا الحجم يزيد من معدل النمو الاقتصادي لما ينتج عنه من التوسع في البنية التحتية وفي المقابل هناك حد إذا تجاوزه التدخل الحكومي فإن ذلك سيصاحبه انخفاض قي معدل النمو ألن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل ويخفض الطلب الكلي وبالتالي سيعيق النمو. [1]

[1] بن عزة محمد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، مارس 2013، ص10.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

لقد أسهم التحليل الاقتصادي بحظ وافر في تحليل دور الإنفاق العام في إحداث النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بالآثار الاقتصادية الغير مباشرة وأو ما يطلق عنها أثر المضاعف والمعجل.

الفرع الأول: أثر المضاعف والمعجل

يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف المسمى "الاستهلاك المولد" والمعجل المسمى "الاستثمار المولد"، وبمعنى أوضح فإن الإنفاق العام لا يؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف لكن يؤثر في نفس الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل.

1-**أثر المضاعف:** يقصد به معدل التغير في الناتج نتيجة لزيادة في الإنفاق العام بغرض زيادة مداخيل الأفراد، ويكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عملية المضاعف[1]، بمعنى آخر فإن مصطلح المضاعف يعبر عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الاستثمار المبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل الوطني.

ولقد أوضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي[2]، حيث أشار إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف من خلال تأثيره على الاستثمار أو الاستهلاك لزيادة الدخل الوطني.

ومن بين المضاعفات نجد:

أ-**مضاعف الإنفاق:** هو عبارة عن التغير الحاصل في الدخل نتيجة التغير في الإنفاق العام.

ويساوي: $\frac{dy}{dD}$

يمكن القول أن زيادة النفقات سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية أو إنفاق حكومي ستؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل بمقدار المضاعف. [3]

ب-**مضاعف الاستهلاك:** $\frac{1}{1-MPC}$

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

1-MPC: مجموع التسريبات.

ج-**مضاعف الادخار:** $\frac{1}{MPS}$

MPS: الميل الحدي للادخار.

مما سبق فإن مجموع MPC ...MPS هو واحد، إذن المضاعف هو مجموع مقلوب التسريبات.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق . ص138

[2] مجيد ضياء الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص133

[3] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع ،2006، ص 215

ح-أثر المعجل: يعتبر المعجل أداة قوية للتحليل الاقتصادي، حيث يقوم بدراسة تأثير الاستثمار بالتغير المحدث بالدخل أو الاستهلاك، فهو بخلاف المضاعف الذي يهتم في الاستثمار أو الاستهلاك على الدخل الوطني. [1]

ويقصد به في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو نقص على حجم الاستثمار، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الناتجة عن زيادة الدخل بسبب زيادة في الإنفاق الأولي تؤدي إلى توسيع المنتجين لطاقتهم الإنتاجية، بزيادة رغبتهم وطلبهم على الاستثمار بشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية.

فالمسارع يوضح نسبة التغير في الإنتاج علي الاستثمار نتيجة زيادة الإنفاق، ويتم حسابه على أساس نسبة التغير بين الاستثمار والتغير في حجم الإنفاق $\frac{\Delta I}{\Delta D}$

الفرع الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام:

يعتبر النمو الاقتصادي العادل والمستمر هدف رئيسي لسياسة البرامج العامة التي تسعى إلى تعزيزه بمختلف البرامج العامة المتمثلة في العوامل التالية:

- تدعيم تخصيص الموارد: يقصد به توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات العامة، وهذا يعود إلى مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.
- إعادة توزيع الدخل: تستطيع الدولة من خلال إنفاقها العام التقليل من التفاوت في دخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن ثم تدعيم القدرة الشرائية للفرد.
- تدعيم الاستقرار الاقتصادي: أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغية تفادي الآثار السلبية التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتحقيق استقرار اقتصاد[2].

ويتم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض وميل حدي مرتفع للاستهلاك أي يتقلص إنفاقها الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي وبالتالي خفض إنفاق الدخل الوطني، في حين إذا تم تمويل لإنفاق عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء

[1] محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الأسس النظرية، الجزء 1 . دار أسامة للنشر والتوزيع، دون مكان النشر، 2004، ص202

[2] عبد القادر روشي، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 439

ويدفعونها من مدخراتهم هنا لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي بل يسهم في زيادة الإنفاق الكلي ومنه رفع مستوى الدخل الوطني[1].

ثالثا: آلية عمل سياسة الإنفاق العام (تحليل منحنى IS-LM)

يعود بناء نموذجIS–LM للاقتصادي البريطاني هيكس وهانس سنة 1941، وامتثل هذا البرنامج للتحليل الكينزي الذي اعتبر أن استخدام سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية وسيلة فعالة التأثير علي مستوى النشاط الاقتصادي، هذا التأثير يكون على مستوى الطلب الكلي ومن ثم على حجم الناتج المحلي.

وبالتركيز على سياسة الإنفاق العام انطلاقا من نموذجIS–LM في حالة إتباع سياسة إنفاق توسعية من خلال الزيادة في الإنفاق العام G، سيؤدي إلى رفع الإنتاج Y حسب النظرية الكينزية التي تعتمد علي الطلب الطلي الفعال، وحسب أثر المضاعف فإن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ستؤدي إلى الرفع من الإنتاج، بأكبر من وحدة واحدة.[2] ويمكن توضيح تأثير زيادة الإنفاق العام G علي النمو الاقتصادي من خلال منحنى LM–IS

الشكل (6): تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

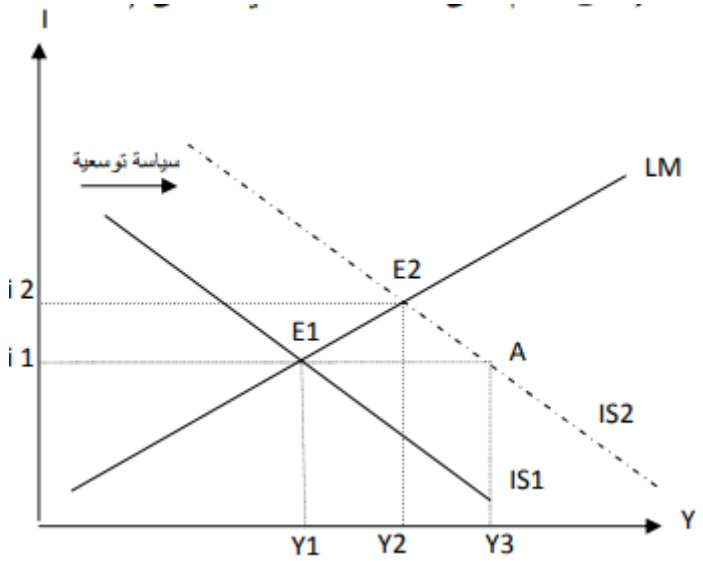

المصدر: احمد ضيف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 –2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وجامعة الجزائر 03 2015، ص132.

[1] سعيد علي ألعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار العجلة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان . 2011 ص93–94

[2] محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015، ص 140

من خلال الشكل ونتيجة للزيادة التوسعية في الإنفاق العام G تم انتقال مستوى التوازن من E2 إلى E1، عندها يرتفع الدخل Y من y2 إلى y1 صاحب ذلك ارتفاع سعر الفائدة من i2 إلى i1 وتمثل النقطة A وضع التوازني في سوق الإنتاج بالنسبة لمنحنى IS، أما المنحنى لمنحنى وضع توازني، هذا يؤكد وجود فائض نقدي كان سببا في ارتفاع سعر الفائدة من i2 إلى i1، سيؤثر ذلك على الاستثمار الخاص بالانخفاض ويسمى بأثر المزاحمة، وينخفض الدخل من y3 إلى y2، ويحقق التوازن في سوق النقد وسوق السلع والخدمات عند المستوى E2.

ويقصد بأثر المزاحمة إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، أي عندما ترفع الدولة من إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا قامت الحكومة بالتشجيع على الاكتتاب في الدين العام ترفع سعر الفائدة، مع التزام الجمهور للاستجابة لهذه المعدلات، وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة. [1]

[1] هشام محمد العركوب، إشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الإنفاق العام الحكومي واحتواء الدين العام 1990-2004، دراسة حالة الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية والعدد 13، 2009، الكويت، ص 53

خلاصة الفصل

يعبر النمو الاقتصادي عن المقدرة الاقتصادية للبلد لأنه المؤشر الذي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي للبلد والوضعية السائدة فيه، وانطلاقا من تطور النظريات المفسرة للنمو نجد نظرية الفكر المعاصر، والتي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو من خلال سياستها المالية متمثلة في الإنفاق العام.

ويعتبر الإنفاق العام الأداة المهمة للسياسة المالية حيث زاد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق استقرار اقتصادي وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام إلى المجلات التي تعد أكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه.

الفصل الثانـي

الجانب التطبيقي

مدخل للفصل:

نسعى من خلال هذا الفصل الثاني إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بأدوات قياسية وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 2000 إلى غاية 2020 والخاصة بحالة الجزائر .بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة فقد وجب استخدام الأساليب القياسية ومن بين هذه الأساليب القياسية نجد انحدار التكامل المشترك الذي أصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلسلة الزمنية في الحسبان وهذا ما يجنبنا الوقوع في الانحراف الزائف .وإذا أردنا توضيح علاقة المدى الطويل لابد من إجراء اختبار الاستقرارية لأنه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يعطينا نتائج زائفة ويعد اختبار التكامل المشترك تقوم باختيار السببية لمعرفة هذه العلاقة. لذا يتطرق هذا الفصل إلى تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة وذلك من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فستعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

الفرع الأول: تعريف المتغيرات

✓ **الإنفاق العام (المتغير المستقل)**

معبرا عنه بإجمالي الإنفاق اعتمدنا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

✓ **النمو الاقتصادي (المتغير التابع)**

معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي اعتمدنا على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

الفرع الثاني: برامج الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)

يعود تبني الحكومة إلى البرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2020 إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية[1]، وفيما نقوم بعرض البرامج التنموية.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي

أ. تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات، وقد أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويستهدف هذا البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5 % و6 %؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة [2].

ب. مضمونه: يتضمن هذا البرنامج ما يلي:

---

[1] حاكمي بوحفص والشارف وبن عطية سفيان 2015، دور السياسة المالية في تحقيق إستقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس ص135

[2] نبيل بوفليج، 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر. الاكادمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ص46

الجدول رقم 01: الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

أنشطة البرامج	دعم الاصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الاشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	66	113	210	88
نسبة مئوية	%8.95	%12.38	%21.52	%40	%17.14

المصدر: بنك الجزائر، 2020

ت. أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- ✓ إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير المنشآت الصحية؛
- ✓ تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- ✓ إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- ✓ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- ✓ توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- ✓ تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- ✓ تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

ث. نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث -تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و2001، بالتزامن مع التحكم في التضخم، وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة. ولقد رافقت برنامج

[1] عبد الصمد سعودي وأحمد بن العارية، 2019، برامج إستثمار العمومي كآلية للتوزيع الإقتصادي وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2019 ص104

الإنعاش الاقتصادي ألف المنجزات لخدمة المواطنين، في مجال الصحة والمياه والتنمية الريفية وشتى المجالات[1]:

- ✓ تم انجاز ما يقارب 700 مدرسة أساسية، و300 ثانوية، ومضاعفة القدرة الاستقبالية للجامعات؛
- ✓ بناء وإصلاح ما يقارب 14000 كلم من الطرقات؛
- ✓ بناء 800.000 سكن، وأخيرا وصل نحو 470000 منزل بشبكة التزويد بالغاز، وإدخال الكهرباء إلى قرابة 240.00 منزل في المناطق الريفية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

أ. **تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر ب 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات قدرها 4203 مليار دج ،ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار[2].

ب. مضمونه:

الجدول رقم 02: توزيع برنامج دعم النمو(2005-2009).

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	50	1.1
مجموع البرنامج 2005-2009	**4202.7**	**100**

المصدر: بوابة الوزير الأول، 2009، ص02

[1] كمال رزيق وعبد السلام عقون، 2017، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. ص280

[2] سعودي وبن العارية، نفس المرجع السابق، 2019، ص 104

ت. أهدافه: لقد تضمن البرنامج عدة مشاريع لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها؛
- ✓ مواصلة تطوير الهياكل التحتية الأساسية التي تم تجسيدها في مخطط الإنعاش؛
- ✓ إعادة التوازن الإقليمي بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحيوية.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

أ. **تقديم البرنامج:** يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت وقتذاك. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية من النفقات العمومية 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو ما يشمل شقيين اثنين هما[2]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

ب. أهداف وخصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يهدف إلى[3]:

- ✓تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- ✓دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛
- ✓فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم وتحسين المستوى الصحي للسكان؛
- ✓دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- ✓مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية؛
- ✓الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

[1] معيزي، ق، 2018، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2014، مجلة الأبحاث الإقتصادية، ص 278 .

[2] رزيق، عقون، نفس المرجع السابق، 2017، ص 283

[3] سعودي وبن العارية، نفس المرجع السابق، 2019، ص 106

✓لنهوض بالاقتصاد المعرفي، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير البحث العلمي؛

✓تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه الإداري والقانوني والقضائي؛

✓تحسين المحيط المالي للمؤسسة ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

ت. الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو:

الجدول رقم 03: المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة.

المشاريع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشأت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	3	1.05
المجموع	**286**	**100**

المصدر: (بنك الجزائر، 2020)

رابعا: البرنامج الخماسي (2015-2019): بتحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة لوصول احتياطي الصرف إلى178.93 مليار دج سنة 2014، وتسجيل 4% معدل نمو اقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014 عز مت الحكومة على مواصلة توسيع وانجاز مشاريع البنى التحتية ببرمجتها المشروع الخماسي 2015-2019 الذي رصد له مبلغ مالي قدره 21000 دج أُولي فيه البنى التحتية الاقتصادية اهتماما بالغا بتخصيصه لها 4300 مليار دج، وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي[1].

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[2]:

✓ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

[1] سعودي وبن العارية، نفس المرجع السابق، 2019، ص 108

[2] حمزة بن لشهب، حميد قرومي، 2018، دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ص 78 .

- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب شغل؛
- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو 7 % مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ✓ عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية؛
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة

للإجابة على دراسة المبحث الثاني اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال عرض العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الدراسات التجريبية التي تناولت متغيرات وبيانات نموذج النمو الذاتي لبارو (Barro) وأساليب التقدير التي تم الاعتماد عليها في تقدير النموذج أولها استخدام المربعات الصغرى العادية (OLS)، وثانيها أسلوب التكامل المشترك وثالثها أسلوب نموذج تصحيح الخطأ واختبار التكامل المشترك في إطار نموذج ARDL وتقدير معلمات النموذج واختباره لتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2000-2020).

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها [1]

المطلب الأول: متغيرات النموذج

يوضح نموذج النمو الذاتي لبارو (Barro) أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال إدخاله كمتغير مفسر، وقد تم الاعتماد على متغيراته؛ أين تم استعمال عدة متغيرات مفسرة (محددات) لتطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ والذي يرمز له بالرمز (PIB)، والمتمثلة في: تراكم رأس المال الثابت والذي يرمز له بالرمز (K)؛ وإجمالي القوى العاملة (L)، ومتغير معدل الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP).

وقد تم إدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات للحصول على النموذج في صورة دالة خطية وفق معادلة النموذج في الأجل الطويل وفقا للصيغة الآتية:

$$LPIB= ß_o+ß_1 LDP_t+ ß_2\ LL_t+ß_3\ LK+\varepsilon_t$$

المطلب الثاني: بيانات النموذج

البيانات المستعملة في هذا النموذج محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، ومؤشرات البنك الدولي وتشمل الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (04): الخصائص الإحصائية لبيانات متغيرات النموذج

	LPIB	LDP	LL	LK
Mean	12.92973	3.587698	16.19362	29.05786
Median	12.94023	3.629217	16.18347	29.14133
Maximum	13.03129	3.824535	16.34127	29.54723
Minimum	12.72549	3.300870	16.00523	28.38358

[1] مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022.

Std. Dev.	0.090648	0.152376	0.105480	0.400228
Skewness	− 1.012988	− 0.370773	− 0.212240	− 0.306306
Kurtosis	3.033869	1.991788	1.789413	1.661830
Jarque−Bera	3.592509	1.370585	1.439992	1.895244
Probability	0.165919	0.503943	0.486754	0.387662
Sum	271.5244	75.34165	340.0660	610.2150
Sum Sq. Dev.	0.164343	0.464371	0.222520	3.203643
Observations	21	21	21	21

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد مخرجات برنامج (EVIEWS 11).

يبين الجدول (1) الخصائص الإحصائيات لها أين نجد أن عدد المشاهدات قدره 21 مشاهدة، ون جميع المتغيرات موزعة توزيعا طبيعيا وفق اختبار جاكبيرا (Jarque—Bera)؛ حيث تدلنا نتائج الاختبار على عدم الإمكانية لرفض فرضية العدم القائلة إن بيانات النموذج موزعة طبيعيا عند مستوى دلالة 05%.

المطلب الثالث: أسلوب التقدير

تتعدد الأساليب التي يتم اعتمادها في تقدير النموذج، أولها استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) وثانيها أسلوب التكامل المشترك، وثالثها أسلوب نموذج تصحيح الخطأ. والذي يحدد الأسلوب الأمثل في التقدير هو إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: تطور متغيرات النموذج

تساعد الأشكال البيانية لفهم الشكل العام لتطور متغيرات النموذج وفي إبراز الخصائص الأساسية ومن بينها خاصية الاستقرارية، ومن خلال مخرجات برنامج (eviews11) تم التحصل على الأشكال الموالية:

الشكل(07): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

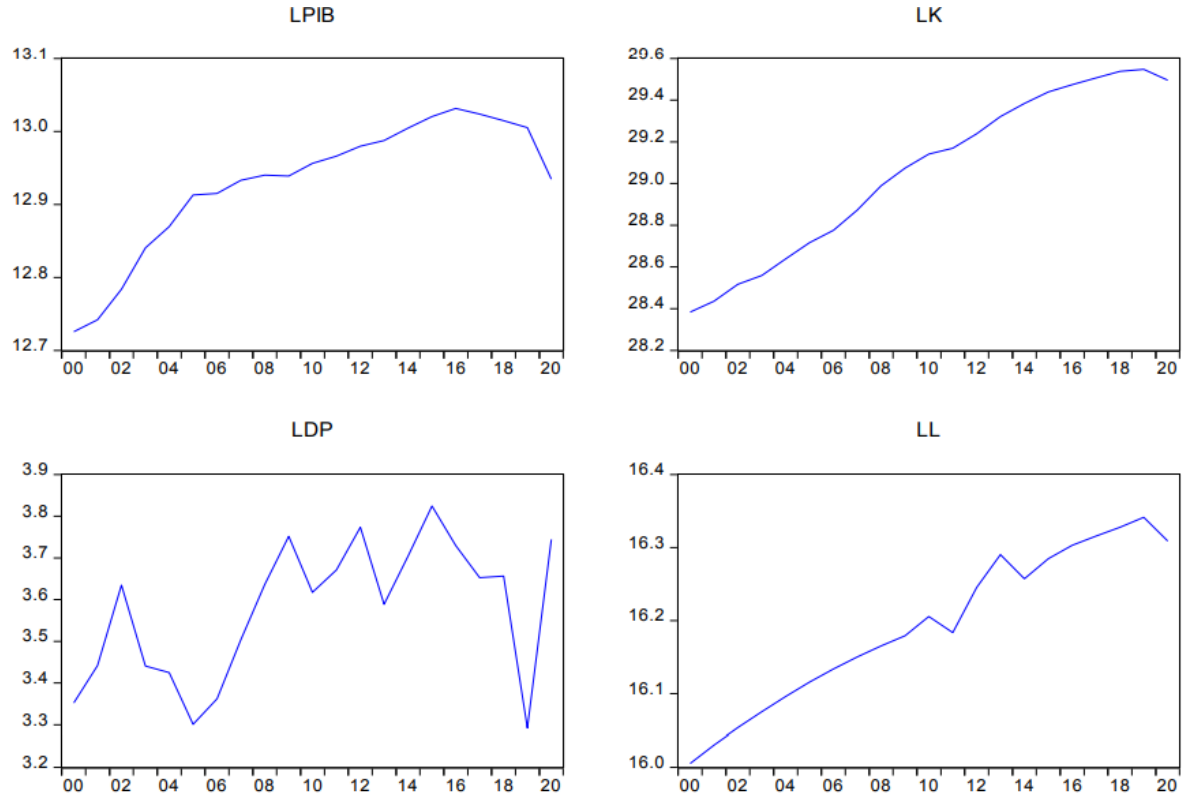

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد مخرجات برنامج (EVIEWS 11).

يتضح من الأشكال السابقة المبينة لتطور متغيرات النموذج عدم وجود اتجاه عام واضح لبعض المتغيرات المدرجة في النموذج ما قد يشير إلى وجود بعض المتغيرات المستقرة في المستوى، ولمتأكد من ذلك يجب القيام باختبارات استقرارية السلاسل الزمنية .

الفرع الثاني: اختبار الإستقرارية

إن نماذج الانحدار في حالة السلاسل الغير مستقرة قد تعطي نتائج مضللة وهو ما يعرف بالانحدار الزائف، لذا سندرس إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلاسل محل الدراسة، لكن وقبل إجراء هذا الاختبار ينبغي دراسة استقرارية السلاسل لتحديد درجة تكاملها .

بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور(ADF) على السلاسل قبل أخذ الفروق وبعد أخذ الفروق، كانت نتائج الاختبار وفق ما يلخصه الجدول الآتي :

الجدول رقم(05): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	قبل أخذ الفروق		بعد أخذ الفروق الأولى		درجة التكامل
	النموذج المناسب	ADF	النموذج المناسب	ADF	
LDP	ثابت	0,0414			I(0)
LPIB	اتجاه عام وثابت	0,9993	بدون اتجاه عام وثابت	0,0303	I(1)
LK	اتجاه عام وثابت	0,9999	بدون اتجاه عام وثابت	0,0294	I(1)
LL	اتجاه عام وثابت	0,3140	ثابت	0,0024	I(1)

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا عمى مخرجات (EVIEWS 11).

الجدول (05) يلخص نتائج اختبار الإستقرارية، ولإجراء اختبار جذر الوحدة قمنا أولا باختيار النموذج المناسب من بين ثالث نماذج (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي على الثابت فقط، نموذج الذي يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت)، وبدلا من عرض القيم الجدولية والمحسوبة تم عرض الاحتمالية مباشرة (probability) لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0.05 تم قبول الفرضية الصفرية وإلا يتم رفضها.

نتائج هذا الاختبار بينت أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1) ما عدا المتغير التابع (LDP)مستقر في المستوى(0)، وهذا ما يعني تحقق الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك وفق منهجية(ARDL) فجميع السلاسل متكاملة في أقل الدرجة من الثانية.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL)

قبل اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يجب تحديد فترات التباطئ الزمني أولا.

الفرع الأول: تحديد فترات أو فجوات التباطئ الزمني

من أجل تحديد درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير الآتية:

- معيار معامل التحديد المصحح ADJ.R-sq؛
- معيار المعلومات لـAKAIKE (AKAIKE Information Criterion) AIC: ؛
- معيار المعلومات لـSchwarz (Schwarz Information Criterion) SC: ؛
- معيار المعلومات لـHannan & Quinn Information Criterion) HQIC:.

هذه المعايير أعطت النتائج الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل(08): تحديد فترة التباطئ الزمني الأمثل للنموذج

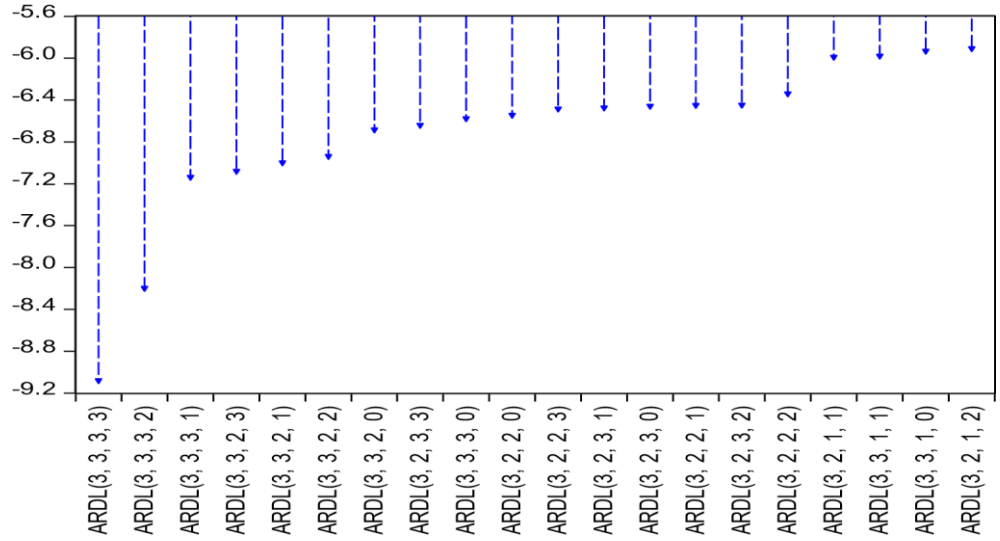

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS.11)

من خلال الشكل (08) نلاحظ أن جميع المعايير المشار إليها سابقا بينت أن النموذج ARDL(3.3.3.3)هو النموذج المناسب للبيانات، وقد أخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

الفرع الثاني: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يستعمل اختبار الحدود (Test Bounds ARDL)، والذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية (Pesaran)، نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات النموذج

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	63.40463	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	18			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS.11)

من خلال الجدول (06) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لفيشر المقدرة بـ: 63,40 أكبر من الحد الأعلى لاختبار I1 Bound عند جميع المستويات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الخامس: تقدير معلمات النموذج واختباره

لا يكون النموذج المقدر معبرا عن صحة العلاقة إلا بعد إجراء العديد من الاختبارات الاقتصادية والقياسية لمتأكد من موافقته للأطر النظرية وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي.

الفرع الأول: تقدير معلمات النموذج

برنامج (EVIEWS11) يقدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (العالقة قصيرة الأجل) آنيا كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(07): نتائج تقدير النموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LPIB) Selected Model: ARDL(3، 3، 3) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 04/17/22 Time: 22:45 Sample: 2000 2020 Included observations: 18				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.85258	3.825138	12.77	0.0061
LPIB(-*)1	-2.293470	0.182567	-12.56233	-0.0063

LDP(−)1	−0.963385	0.091418		−0.0089
			10.53828	
LL(−)1	−4.699409	0.413527		−0.0077
			11.36422	
LK(−)1	2.073738	0.170983	12.12832	0.0067
D(LPIB(−))1	1.670458	0.141792	11.78108	0.0071
D(LPIB(−))2	1.372318	0.131414	10.44275	0.0090
D(LDP)	−0.345342	0.028234		−0.0066
			12.23135	
D(LDP(−))1	0.390575	0.046941	8.320626	0.0141
D(LDP(−))2	0.130708	0.026902	4.858748	0.0398
D(LL)	−1.466965	0.142083		−0.0093
			10.32474	
D(LL(−))1	1.543386	0.210103	7.345847	0.0180
D(LL(−))2	0.521242	0.136871	3.808265	0.0626
D(LK)	1.473927	0.109888	13.41298	0.0055
D(LK(−))1	−0.308101	0.085878		−0.0697
			3.587658	
D(LK(−))2	0.113546	0.061628	1.842421	0.2067

−Bounds * p−value incompatible with t distribution.

Leve ls Equation

Case 2: Restricted Constant and No

Trend Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.				
LDP	-0.420056	0.022196	-18.92524	0.0028
LL	-2.049039	0.140036	-14.63224	0.0046
LK	0.904192	0.043763	20.66107	0.0023
C	21.30073	1.078124	19.75721	0.0026
EC = LPIB - (-0.4201*LDP -2.0490 *LL + 0.9042 *LK + 21.3007)				

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS.11).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معلمة التعديل أو ما يسمى بقوة الإرجاع للتوازن معنوية وسالبة (-2.29)، ولكن ما يهم أكثر في دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو المعادلة التوازنية طويلة الأجل والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$LPIB = 21{,}300 - 0{,}4201\ LDP_t - 2{,}0490\ LL_t + 0{,}9042\ LK_t + \varepsilon_t$$

الفرع الثاني: إختبارات النموذج

أولا: الاختبارات الاقتصادية: يظهر من النموذج المقدر وخصوصا العلاقة طويلة الأجل أن:

- هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين تراكم رأس المال الثابت ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث أن كل زيادة في تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى ارتفاع ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحمي بنسبة 0،9 %؛
- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين تطور عدد القوى العاملة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث أن كل زيادة في عدد العمالة تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2،04 %؛
- هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الإنفاق العام ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ حيث أن كل زيادة في معدل الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي بنسبة 0.42%؛

العلاقات السابقة يمكن قبولها اقتصاديا من منطلق أن نمو رأس المال الثابت يساهم إيجابا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وفق ما تشير له الأطر النظرية، كما أن العلاقة العكسية أيضا لمعدل الإنفاق العام فهي منطقية ومفسرة اقتصاديا حسب الأطر النظرية وبعض الدارسات التجريبية حيث لا تعد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ذات جهة واحدة فالإنفاق العام الموجه لأغراض منتجة يعد مفيدا للنمو، ولكن تجاوز حد الإنفاق الأمثل أو التوسع في النفقات الاستهلاكية يؤدي إلى مشكلات ناتجة عن التشوهات والانعكاسات السالبة لتمويل ذلك الإنفاق على النمو الاقتصادي، في حين أن العلاقة العكسية بين زيادة القوى العاملة والنمو الاقتصادي أقرها النموذج الكلاسيكي للنمو، الذي صرح بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى الطويل ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد العمالة نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة.

ثانيا: الاختبارات القياسية: تبين الاختبارات القياسية الموالية ملائمة النموذج المقدر وخلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي، وهي الاختبارات تعتمد على بواقي التقدير.

الشكل(09): رسم بياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

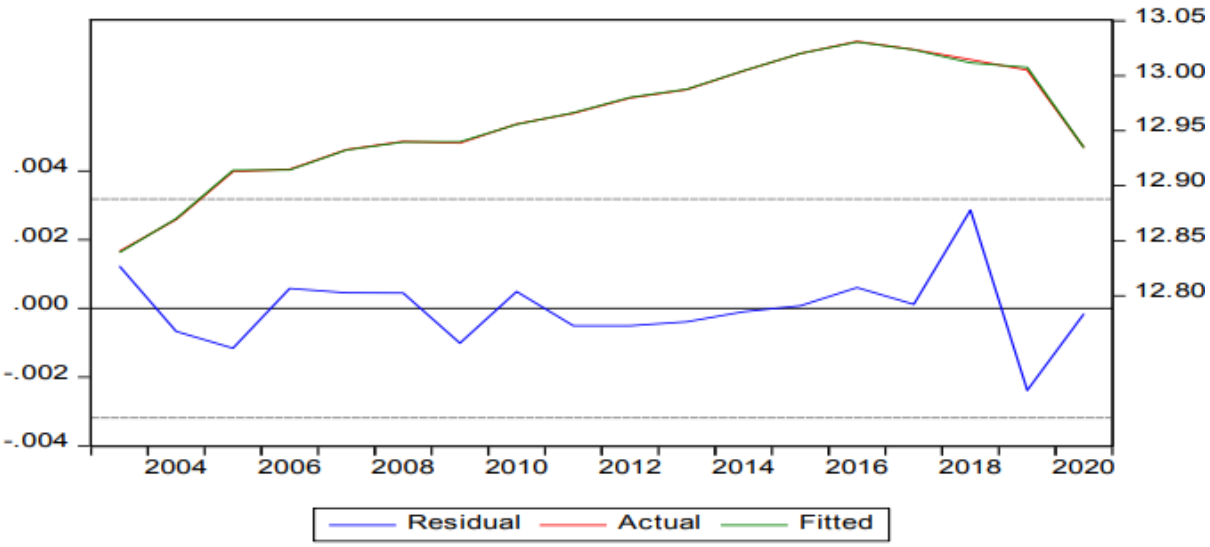

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS11).

يظهر الشكل (09) سلسلة البواقي التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة، أين نلاحظ أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية. وباستعمال قيم سلسلة البواقي يمكن اختبار النموذج من خلال الاختبارات القياسية الآتية:

أ- **اختبار استقرر النموذج: (Stability Test)** من بين الاختبارات المعتمدة لاختبار ثبات أو استقرار النموذج نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) الذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(10): اختبار(CUSUM) لاستقرارية النموذج

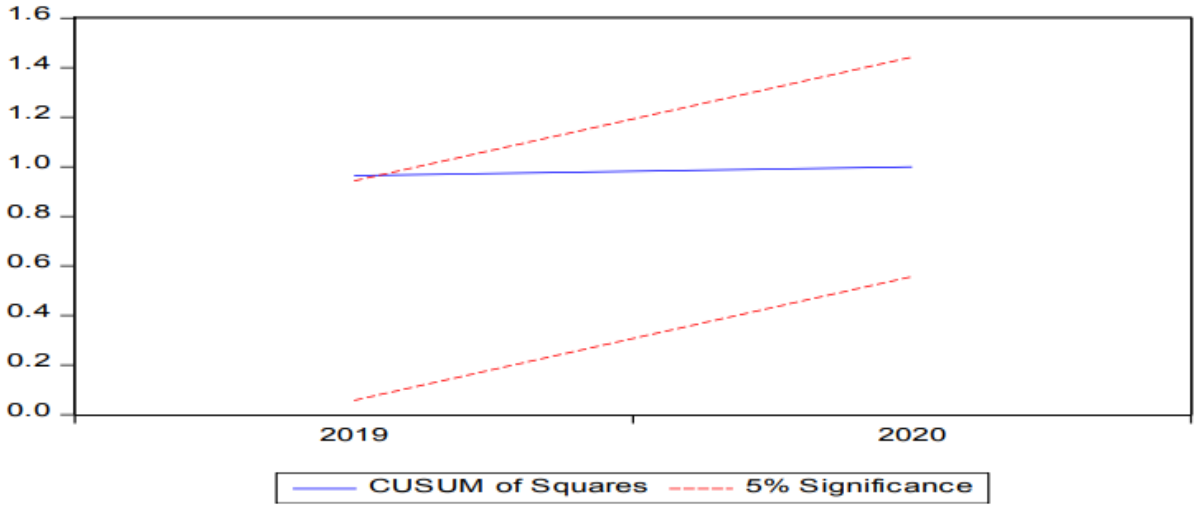

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS11).

من خلال الشكل (4) يتبين بأن النموذج مستقر ويمثل بشكل جيد العلاقة بين المتغيرات؛ أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات النموذج عند مستوى معنوية قدره 5%.

ب – اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test (Jarque Bera): كانت نتائج هذا الاختبار كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل(11): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

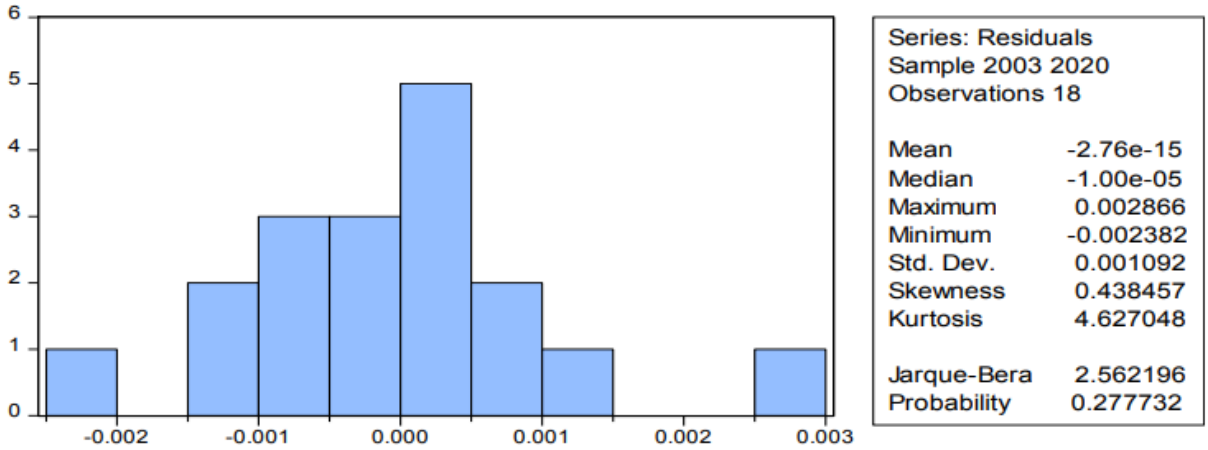

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS11).

من خلال الشكل (11) نلاحظ أن احتمالية الاختبار(0،27) أكبر من (0،05) ما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء.

ت – اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch–Godfrey Test): باعتبار أن هذا الاختبار يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج LM، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F–statistic	0.542456	Prob. F(1,1)	0.5959
Obs*R–squared	5.330297	Prob. Chi–Square(1)	0.1119

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS11).

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن احتمالية الاختبار(0،59) أكبر من(0،05) ما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ث – اختبار ثبات تباين حد الخطأ(Heteroscedasticity Test): من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين اختبار آرش" ARCH Test ".

ونتائجه موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار ثبات تباين حد الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.822988	Prob. F(1,15)	0.1970
Obs*R-squared	1.842170	Prob. Chi-Square(1)	0.1747

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (EVIEWS11).

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن احتمالية الاختبار(0،19) أكبر من(0،05) ما يعني قبول فرضية ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

خلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة العلاقة النسبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 حيث سعت الحكومة من خلال تبنيها للبرامج الخماسية إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق النمو الاقتصادي، وفق نموذج النمو الداخلي لبارو الذي يبرز النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومؤشر الإنفاق العام كأحد المتغيرات المستقلة إضافة إلى متغيري تراكم رأس المال وحجم القوى العاملة، ولتقدر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات ARDLفأظهرت نتائج الاختبار عن وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والعوامل المفسرة لها حيث توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال بينما توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من القوى العاملة والإنفاق العام.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000–2020)، من أجل ذلك خصصنا الفصل الأول من هذا البحث للإلمام بالإطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كما قدمنا مختلف الدراسات العلمية السابقة التي تندرج في نفس سياق الدراسة الحالية، أما الفصل الثاني التطبيقي قمنا بتحليل واقع وتطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وأوضحنا من خلاله انتهاج الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية للإنفاق العام. ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لذلك لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، "الفرضية صحيحة" حيث تتأكد هذه الفرضية لما لسياسة الإنفاق العام من دور في تحقيق النمو الاقتصادي فانطلاقا من التحليل الكينزي فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والتي يصاحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام.

الفرضية الثانية: لقد كان للبرامج التنموية الدور الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي " الفرضية صحيحة "، لأن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2020 لعبت دورا حاسما في تحقيق معدلات نمو إيجابية، إذ نستطيع القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية نظرا لسياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة خلال هذه البرامج.

نتائج البحث:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

الجانب النظري:

- ✓ لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة.
- ✓ أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي

ومستوى الاستخدام والدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لضمان مبدّأ العدالة الاجتماعية.

- ✓تطور الدولة من الناحية الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- ✓يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي للبلد.
- ✓ساهم الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم، الأمر الذي يزيد في نمو الدخل الوطني. كما تساهم الإعانات الاجتماعية في زيادة الاستهلاك والقدرة الشرائية للفرد.

الجانب التطبيقي:

- ✓ الإنفاق العام في الجزائر مرتبط بإيرادات النفط، فبارتفاع أسعار البترول تتبع الدولة سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة، وبانخفاض الأسعار تتبع الدولة سياسة تقشفية لمحض من العجز في ميزان المدفوعات، وكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية.
- ✓ تستحوذ النفقات التسيير على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة بالمقارنة بالنفقات الاستثمارية بالرغم من كونها غير منتجة، إذا حسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على شراء السلع والخدمات الضرورية، أما النفقات الاستثمارية فهي تؤثر مباشرة على نمو الناتج الإجمالي وزيادة تراكم رأس المال.
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قدر بـ 34 %.
- ✓ هناك حدود للإنفاق العام يجب على الدولة ألا تتخطاها لأن ذلك يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي.
- ✓ لا تعد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ذات جهة واحدة فالإنفاق العام الموجه لأغراض منتجة يعد مفيدا للنمو، ولكن تجاوز حد الإنفاق الأمثل يؤدي إلى انعكاسات سالبة لتمويل ذلك الإنفاق على النمو الاقتصادي.

اقتراحات البحث:

- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأس مالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ العمل على الاستفادة من الخيرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام مما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.
- ✓ يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي وتحقيق معدل جيد للادخار على اعتباره مصدرا للاستثمارات.
- ✓ الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص واستغلال القطاع العام أحسن استخدام عن طريق رفع كفاءة وصيانة أمواله وهذا دون الضرر بالقطاع الخاص المكمل له.

آفاق البحث:

هذا البحث ما هو إلا كلمات أولية مستنبطة من الواقع النظري والواقع الميداني للحياة الاقتصادية وهذا البحث لا يشمل سوى محاولة نشوبها بعض النقائص لأن ذلك يتطلب إلماما شبه شمولي للكثير من المحددات الأخرى.

من بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وإثراء لهذا البحث:

- العوامل المفسرة لنمو الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.
- الإنفاق العام وعلاقته بالتضخم.

سياسة الإنفاق العام وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010
2. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
3. عبد الحكيم رشيد توبة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، ط1، عمان، 2010
4. فوزت فرحات، المالية العامة. الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية 2010.
5. عادل فليح العلي، مالية دولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط2010.
6. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة، ط2004.
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية وط الثالثة 2006.
8. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
9. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، 1980.
10. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشباع الفنية، مصر، 1999.
11. محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر الأردن، 2006.
12. نورة دكومي، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
13. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات –، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.
14. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

15. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الاردن، ط1، 2006.

16. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010.

17. بن سلمان يحي، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2019.

18. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة وعمان، الاردن

19. ، 2010.

20. علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

21. بن عزة محمد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، مارس 2013.

22. مجيد ضياء الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

23. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

24. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الأسس النظرية، الجزء 1. دار أسامة للنشر والتوزيع، دون مكان النشر، 2004.

25. عبد القادر روشي، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

26. سعيد علي ألعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار العجلة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. 2011.

27. محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

28. هشام محمد العركوب، إشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الإنفاق العام الحكومي واحتواء الدين العام 1990–2004، دراسة حالة الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية والعدد 13، 2009، الكويت.

29. حاكمي بوحفص والشارف وبن عطية سفيان 2015، دور السياسة المالية في تحقيق إستقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس.

30. نبيل بوفليج، 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر. الاكادمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

31. عبد الصمد سعودي وأحمد بن العارية، 2019، برامج إستثمار العمومي كآلية للتوزيع الإقتصادي وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001–2019.

32. نبيل بوفليج، 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر. الاكادمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

33. عبد الصمد سعودي وأحمد بن العارية، 2019، برامج الاستثمار العمومي كآلية للتوزيع الإقتصادي وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001–2019.

34. كمال رزيق وعبد السلام عقون، 2017،مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2001–2012. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

35. معيزي، ق، 2018، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال فترة 2001–2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية.

36. حمزة بن لشهب، حميد قرومي، 2018، دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000–2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

37. مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022.

38. الاقتصاد والمال، https://masahtwa3i.org موقع إلكتروني على الانترنت.

39. M.Todaro ،Economic Development ،Seventh Edition Addison-Westey,2000

40. LECAILLON ،JACQUES ،"Nouveaux Regards Sur La Croissance " ،Analyses De La S,E,D,E,I,S –N°: 93-Mai 1993
41. Mute ،Pierre –Alain- " Croissance et Cycles ،Théories Contemporaines " ،Economica ، Paris ،Année 1994

الملاحق

الملحق 01:

	LPIB	LDP	LL	LK
Mean	12.92973	3.587698	16.19362	29.05786
Median	12.94023	3.629217	16.18347	29.14133
Maximum	13.03129	3.824535	16.34127	29.54723
Minimum	12.72549	3.300870	16.00523	28.38358
Std. Dev.	0.090648	0.152376	0.105480	0.400228
Skewness	-1.012988	-0.370773	-0.212240	-0.306306
Kurtosis	3.033869	1.991788	1.789413	1.661830
Jarque-Bera	3.592509	1.370585	1.439992	1.895244
Probability	0.165919	0.503943	0.486754	0.387662
Sum	271.5244	75.34165	340.0660	610.2150
Sum Sq. Dev.	0.164343	0.464371	0.222520	3.203643
Observations	21	21	21	21

الملحق 02:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	63.40463	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	18			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق 03:

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LPIB)

Selected Model: ARDL(3، 3، 3، 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/17/22 Time: 22:45

Sample: 2000 2020

Included observations: 18

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.85258	3.825138 146	12.77	0.0061
LPIB(-*)1	-2.293470	0.182567	-12.56233	0.0063
LDP(-)1	-0.963385	0.091418	-10.53828	0.0089
LL(-)1	-4.699409	0.413527	-11.36422	0.0077
LK(-)1	2.073738	0.170983	12.12832	0.0067
D(LPIB(-))1	1.670458	0.141792	11.78108	0.0071
D(LPIB(-))2	1.372318	0.131414	10.44275	0.0090
D(LDP)	-0.345342	0.028234	-12.23135	0.0066
D(LDP(-))1	0.390575	0.046941	8.320626	0.0141
D(LDP(-))2	0.130708	0.026902	4.858748	0.0398
D(LL)	-1.466965	0.142083	-10.32474	0.0093
D(LL(-))1	1.543386	0.210103	7.345847	0.0180

D(LL(−))2	0.521242	0.136871	3.808265	0.0626
D(LK)	1.473927	0.109888	13.41298	0.0055
D(LK(−))1	−0.308101	0.085878	−3.587658	0.0697
D(LK(−))2	0.113546	0.061628	1.842421	0.2067

−Bounds * p−value incompatible with t distribution.

Leve ls Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
LDP	−0.420056	0.022196	−18.92524	0.0028
LL	−2.049039	0.140036	−14.63224	0.0046
LK	0.904192	0.043763	20.66107	0.0023
C	21.30073	1.078124	19.75721	0.0026

EC = LPIB − (− 0.4201*LDP −2.0490 *LL + 0.9042 *LK + 21.3007)

Université Mohamed Boudiaf à M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) حمادوش محمد خريك المولود(ة) بتاريخ: 03 ماي 1998 بـ بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 198705004 الصادرة بتاريخ: 12/07/2017 عن: مديرية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2022-2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "الاثار الاقتصادية لسياسة الانفاق العام على معدلات النمو في الجزائر دراسة قياسية"

صرح بشرفي اني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2023

التوقيع و البصمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): العوني ابراهيم المولود(ة) بتاريخ: 1999/08/05 بـ المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 226632 الصادرة بتاريخ: 2022/04/04 عن: بلدية المعاضيد - المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: الاثر الاقتصادي لسياسة الانفاق العام على معدلات النمو في الجزائر 2000-2020

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/08

التوقيع و البصمة

.....

حرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner